Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية
العدد (104) المجلد (2) حزيران 2025

((التباين الزمني للجَريمةِ في مُحافظةِ ديالى للمُدة 2007- 2017).

م. د. حوراء عبد الحسن ناصر الخفاجي
وزارة التربية/ مديرية تربية محافظة ديالى/ ثانوية المُعين للمتفوقين

Abstract

There is no doubt that the importance of studying the temporal and spatial variation of crime in Diyala Governorate for the period of time 2007-2017 has a great impact in revealing its trends and places of concentration, which may contribute to developing preventive policies to limit its spread, plan to combat it, and strive to dry up its hotspots in the governorate, as it constitutes a threat to the security of the governorate.

The study showed a general trend of decreasing numbers of crimes in Diyala Governorate for the period 20072017, through testing statistical significance at the level of statistical significance (0.05), as crimes of all types gradually decreased in all districts of the governorate.

The numerical development of the crimes committed in Diyala Governorate, which were represented by (self-assault crimes, assault crimes against public and private funds, bribery and forgery crimes, moral crimes, terrorist crimes, women's crimes, and other crimes "the rest of the types") for the period 2007-2017 was determined by extracting Calculating the arithmetic mean, standard deviation, and coefficient of variation (Coefficient of Variance) for the total number of crimes. It was also shown through the spatial distribution of the crime that there was a large discrepancy in its spatial distribution according to the districts, as it was characterized by strong concentration in the districts of Khanaqin and Baqubah. It is noted that the general trend in the development of crimes in Diyala Governorate According to its districts for the period 2007 - 2017, by calculating the arithmetic mean, standard deviation, and coefficient of variation of the numbers of crimes according to the districts of Diyala Governorate, it becomes clear that the number of crimes is decreasing, as their arithmetic average reached about (7063) crimes annually, and the standard deviation rate decreased to record (5706) and the coefficient of variation (80.8%).

The study concluded that Khanaqin district leads the rest of the governorate's districts, recording an arithmetic average of its number of crimes of about (2012) crimes annually, and its standard deviation rose to record (2267) and with a coefficient of variation (112.6%)

The study concluded that the general trend in the development of the number of crimes in Diyala Governorate for the period 2007-2017 is decreasing, as the values of the linear correlation coefficient (R) and the value of the linear regression coefficient (b) were negative (-), which indicates the existence of an inverse linear correlation between the numbers of crimes and their development in this period of time

Email: hwrab8945@gmail.com

Published: 1- 6-2025

Keywords: اتجاهات الجريمة، تناقص الجرائم، الزماني

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

مما لا شك أن أهمية دراسة التباين الزماني والمكاني للجريمة في محافظة ديالى للمدة الزمنية 2007 . 2017 لها الأثر الكبير في الكشفِ عن اتجاهاتِها وأماكنِ تركزها مما قد يُسهم في وضعِ السياسات الوقائية للحدِ من انتشارِها والتخطيطِ لمُكافحتها والسعي لتجفيفِ بُؤرها في المُحافظةِ كونها تشكل خطراً يُهدد أمن المُحافظة وسكانِها.

لقد اظهرت الدراسة وجود أتجاه عام لتناقصِ أعداد الجرائم في مُحافظةِ ديالى للمُدةِ 2007-2017 ،وذلك من خلالِ اختبار الدلالةِ الإحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية(0.05)حيث انخفضت الجرائم بكافةِ أنواعِها تدريجياً في كافةِ أقضيةِ المُحافظة.

ولقد تم تحديد التطور العددي للجرائمِ المُرتكبة في مُحافظةِ ديالى والتي تمثلت(بجرائمِ الاعتداء على النفسِ، وجرائمِ الاعتداءِ على المالِ العام والخاصِ، وجرائمِ الرشوةِ والتزويرِ، والجرائمِ الأخلاقية، وجرائمِ الإرهاب، وجرائمِ النساء، والجرائمِ الأخرى "باقي الأنواع") للمُدةِ2007. 2017 من خلالِ استخراج وحسابِ المتوسط الحسابي والانحرافِ المعياري ومَعاملِ التغاير(Coefficient of Variance)لأعداد الجرائم الإجمالي، و تبين من خلال التوزيع المُكاني للجريمةِ وجود تباين كبير في توزيعها مُكانياً بحسبِ الأقضية، حيثُ أتسمَ بالتركزِ الشديدِ عند قضائي خانقين وبعقوبة ،ويُلاحظ أن الاتجاهَ العامَ لتطورِ الجرائم في مُحافظةِ ديالى بحسبِ اقضيتها للمُدةِ 2007 .2017 فمن خلال حساب المتوسط الحسابي والانحرافِ المعياري ومعاملِ التغاير لأعدادِ الجرائم بحسبِ أقضية مُحافظة ديالى يتضح أنَ أعداد الجرائم في تناقصٍ فقد بلغ متوسطها الحسابي نحوَ(7063)جريمة سنوياً وقد انخفض مُعدل الانحرافَ المعياري ليُسجل(5706)ومعاملِ تغاير (80.8%).

وتوصلت الدراسة أنَ قضاء خانقين تصدر باقي أقضية المُحافظة مُسجلاً متوسطٍ حسابي لأعداد جرائمِهِ نحوَ(2012)جريمة سنوياً وقد ارتفع الانحراف المعياري لها ليُسجل(2267)وبمعاملِ تغاير (112.6%).

واستنتجت الدراسة أن الاتجاة العام لتطورِ أعداد الجَرائم في مُحافظةِ ديالى للمُدةِ2007-2017يتجه نحوَ التناقص أذ جاءت قيمِ معامل الارتباطِ الخطي(R)وقيمة معاملِ الانحدار الخطي(b)سالبة(-)مما يُشير الى وجودِ علاقةِ ارتباطٍ خطيةَ عكسيةَ بين اعدادِ الجرائم وتطورها في هذه المُدة الزمنية

المقدمة

لقد دابَ الباحثون في حقول المعرفة من خلال دراستهم للجريمة الكشف عن العلاقة بينها وعناصر المُكان والتي شملت الموقع والخصائص المُناخية وخصائصِ السكان والظواهر الاجتماعية الأخرى، والتي تؤثر وتتأثر بظاهرةِ الجريمة وتوزيعها مُكانياً زمانياً، وهو ما يُسمى بالتوجهِ الجُغرافي

لدراسةِ الجريمة، وعلى اعتبار الجريمة ظاهرة اجتماعية فلا يُمكنها أن تنعزل عن الجُغرافية، وفي ذات الوقت لا يُمكن للجُغرافية أن تنعزل عن قضايا ومُشكلات المُجتمع، وانطلاقاً من هذا المبدئ كان لا بدَ من دراسةِ الجريمة من وصف المُعطيات الجغرافية زمانياً ومكانياً.

ومن هذا المنطلق ساهمت جُغرافية الجريمة في الكشفِ عن أسبابِ الجريمة وعواملها البيئيةِ ودوافعِها الاجتماعيةِ والنفسيةِ، الأمر الذي أسهمَ في ايجادِ أساليب وقائية للحدِ من وقوعِها على مستوى البيئاتِ الجُغرافية المُختلفة، ونظراً للتطورِ الحاصل في الثورةِ المَعلوماتية والتكنلوجيةِ الحديثة والتي تركت بأثارِها في تطويرِ نظريات المعرفةُ الجغرافية، فقد أتسعت مجالات علم الجُغرافية في دراسةِ الجريمةِ من حيثُ المَنهجيةِ والأفكارِ والتقنياتِ الحديثة التي ساهمت في الكشف عن الجريمةِ وتفسيرِ أماكن وقوعها والعواملِ والدوافعِ المُسببةِ لها.

المبحث الأول: الإطار النظري:

أولاً: مُشكلة البحث:

المجتمع الديالوي شأنهُ شأن باقي المُجتمعات الانسانية لا يخلو من ظاهرةِ أنتشار الجريمة والتي تتباين اعدادها مَكانياً وزمانياً على مستوىَ أقضية المُحافظة، وقد اتخذت الجرائم اشكالاً عدةَ بفعلِ ظروف البيئة المُحيطة من حيثُ تزايد وتركزِ اعداد السُكان والتنوعِ والتعددِ الطائفي والنزاعاتِ الداخلية والتدخلاتِ الخارجية، وخاصةً الازمات التي واجهت مُحافظة ديالى أبان أحداث2003 وما بعدها والتي أدت الى تفاقمِ أعداد الجرائم وتباينِ توزيعها مُكانياً وزمانياً، وحيث أنَ دراستَها وتحديدِ اتجاهاتها جعلت من البحثِ عن اساليبَ جديدةٍ وفعالةٍ في التعاملِ معها أمراً مُلحاً على المستوىَ العام والخاصِ، وعليهِ يُمكن تحديدَ مُشكلة البحث بالسؤالِ الاتي:

. هل هناكَ تباينً زماني للجريمةِ في مُحافظةِ ديالى للمُدة2007 . 2017 ؟وما هوَ أتجاه هذا التباين؟

ثانياً: فرضية البحث:

هُناك تباينٍ زمانيٍ ومُكانيٍ للجَريمةِ في مُحافظةِ ديالى للمُدةِ2007 . 2017 وستسعىَ الدراسة جاهدةً للكشفِ عن هذا التباينَ واتجاههُ.

ثالثًا: أهمية البحث:

تُعد هذهِ الدراسة من الدراساتِ التي لها وزنها العلمي في تخصصِ جُغرافيةِ الجَريمةِ للكَشفِ عن أنماطِ الجَريمةِ من منظورٍ زمانيٍ ومُكانيٍ ،ويظهر ذلكَ جلياً على مُختلفِ المستويات العلميةَ والعمليةِ وعلى النحو الاتي:

1. تبرز الأهمية العلمية لدراسةِ التباين الزماني والمُكاني للجَريمةِ في مُحافظةِ ديالى بأنها محاولةً لتعميقِ الفهم لتباينِ وتركزِ الجريمةِ في منطقةٍ دونَ غيرِها من المُحافظةِ ولأزمنهِ دونَ غيرِها والبحثِ فيما وراءِ ذلك التباين من عواملٍ ودوافعٍ ساهمت في تَمركزها بهذا الشكلِ.
2. استخدامُ المنهجَ العلميِ في تحليلِ التباين الزماني والمُكاني للجَريمةِ في مُحافظةِ ديالى بما يُساهم في وضعِ السياساتِ والخططِ الأمنيةِ الفاعلةَ والمَبنيةِ على أسسٍ علميةٍ للحدِ من الجَريمةِ ومخاطرِها.
3. التفسيرُ العلميِ المَنطقيِ لذلكَ التوزيع مما يُقلل الاعتمادَ على الدراساتِ النَظريةِ المُتماثلةَ.
4. تتجسد أهمية التحليلَ العلمي الإحصائي للتوزيعِ الزماني والمُكاني للجَريمةِ بشتىَ أنواعِها في المُحافظةِ من خلالِ سد النقص الحاصل لمثلِ هكذا دراسات وأثراءِ المَكتباتِ العلميةِ بإحصائيات لها أهميتُها في تعزيزِ الأمنِ الوطنيِ والاجتماعيِ.
5. مُعالجة المُشكلاتِ الاجتماعيةَ التي تُهددَ النسيجَ الاجتماعيِ والثقافيِ وأمنَ الدولةِ واستقرارِها.
6. رسمُ السياساتَ والاستراتيجياتِ المكانيةِ والزمانيةِ لتجفيفِ بؤرِ الجَريمةِ واتخاذِ الحلولِ الوقائية للحدِ من انتشارِها.
7. تقديمَ قاعدةُ بياناتً عن الجرائمِ المُرتكبة في المُحافظةِ ولمُدةِ زمنية ليست بالقصيرةِ ومكانياً على مستوىَ أقضية المُحافظة من شانِها أفاده الباحثين المحليينَ في ذاتِ الاختصاص وبما يشكلَ منطلقا لدراساتٍ جديدةٍ في مَجالِ جُغرافيةِ الجَريمةِ.
8. تزويدَ الجهاتُ الرسميةُ في المُحافظةِ بنتائجِ وتوصياتٍ ومُقترحاتٍ من شانِها المُساهمة في وضعِ الخططِ الأمنيةِ والعلاجيةِ في الحدِ من الجَريمةِ بأنواعِها.

رابعاً: الحدود المكانية والزمنية للبحث:

البُعد المكاني: تتمثلُ الحدودَ المُكانيةَ للمنطقةِ بالحدودِ الإدارية لمُحافظةِ ديالى التي تقعُ ضمنَ المنطقة الوسطى من العراقِ والى الشرقِ من نهرِ دجلة وتبعدُ عن مدينةِ بغداد مسافةٍ 57كم، ويتمثلُ موقعِها الفلكي بينَ دائرتي عرض(– 33ْ.3، 35ْ.6)شمالاً وخطي طول(44ْ.22، 45ْ.56)شرقاً، وبذلكَ تحتلُ دائرتين من دوائرِ العرض الثمانيةَ التي يحتلُها العراق ،وخطي طول من الخطوطِ العشرةِ التي يحتلَها البلد، أما الموقعُ الجُغرافي فيحدَها من الشمالِ مُحافظتي السُليمانية وصلاحِ الدين ومنَ الغربِ مُحافظةِ بغداد(العاصمة)،ومن الجنوبِ مُحافظةِ واسط، أما من جهةِ الشرق فتفصلُها الحدودَ الدولية للعراقِ مع جمهورية ايرانِ الاسلامية، وتبلغَ مساحة منطقة الدراسة نحو(17.685)الف كم‘، وهي بذلكَ تُشكل(4,2%)من مساحةِ العراق الكُلية البالغة(434128)كم^2،وتظمَ المُحافظة(19)وحدةٍ أداريه وعددِ الاقضية(6)اقضية من ضمنِها قضاءِ بعقوبة، أما عدد النواحي فهيَ(21)ناحية وتتباينُ في مساحتِها وطبيعةِ امتدادِها الجُغرافي من قضاءٍ لأخرٍ ومن ناحيةٍ لأخرى، خريطة(1).

أما البُعد الزمني للدراسةِ فقد تضمنت دراسة التوزيع الزماني للجرائم المُرتكبة في مُحافظةِ ديالى للمُدةِ(2007 .2017).

خريطة(1)الموقع الفلكي والجُغرافي لمُحافظةِ ديالى من جمهوريةِ العراق

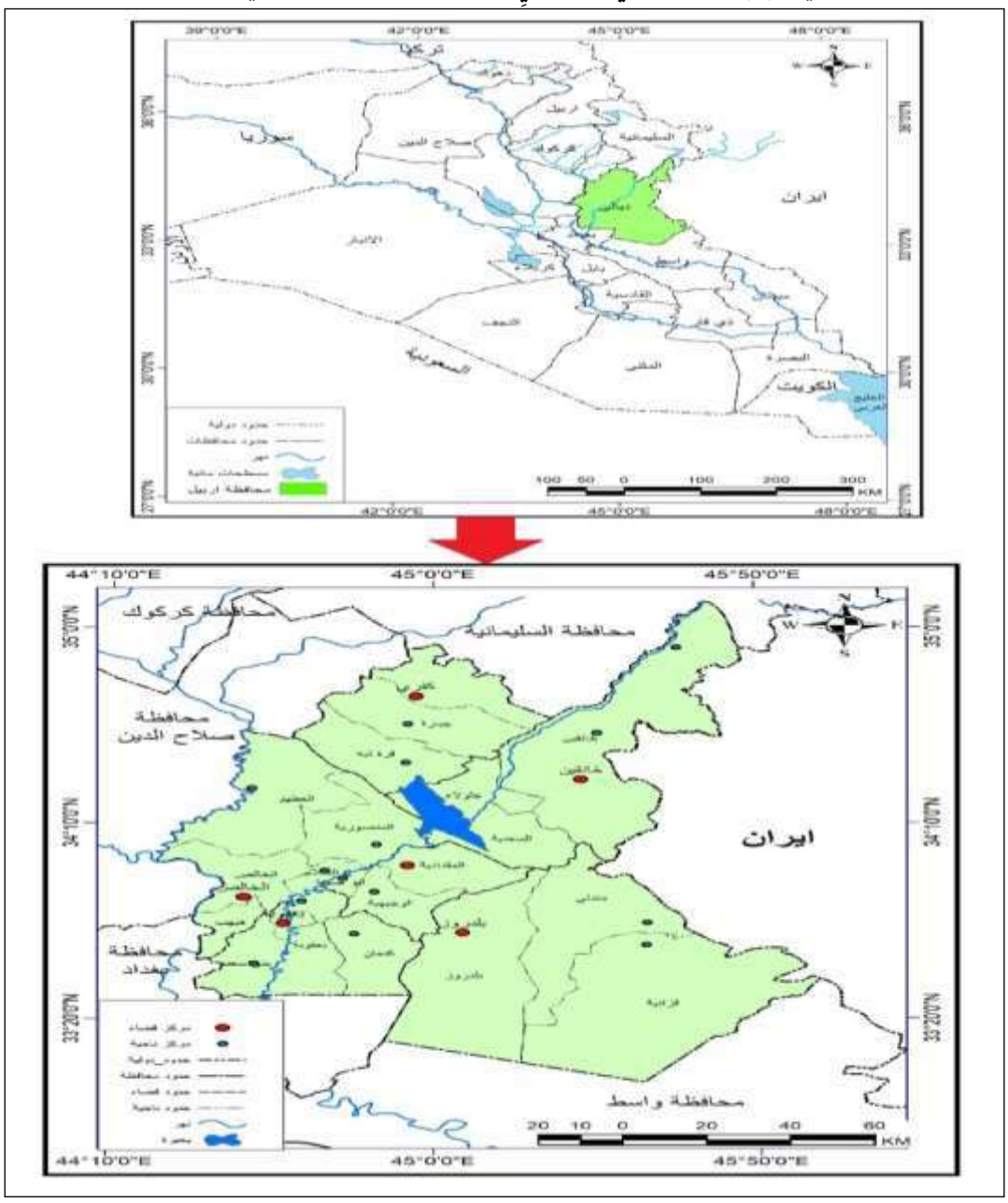

المصدر : بالاعتمادِ على: خريطة العراق الإدارية، خريطة مُحافظة ديالى الإدارية، وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحةِ لسنةِ2010 بمقياس رسم1/500000.

خامساً: أهداف البحث:

هدفتَ الدراسةُ الى تعرفَ اتجاهاتِ الجريمةِ المُرتكبة في مُحافظةِ ديالى من مَنظورٍ زمانيٍ ومكانيٍ للفترةِ ما بين 2007- 2017، ثم رسمِ خرائط التوزيعَ المكانيٍ والزمانيٍ للجرائمِ المُرتكبة بشتىَ انواعِها وتحديدِ اتجاهاتِ نمو الجريمةِ واماكنَ تركزها والكشفِ عن اسبابِ وعواملِ ودوافعِ هذا التباين من خلالِ اعتمادَ الطرق الإحصائيةَ الحديثةَ، ومما لاشك أن دراسةَ هكذا موضوعات تُمثل مُشكلةٍ اجتماعيةٍ تُهددَ أمن البلادِ واستقرارهَ لها أبعادها السياسيةَ والاجتماعية على المُجتمعِ ،ومن هذا المُنطلق تهدفُ الدراسة الى وضعِ قاعدةِ بياناتٍ تحتَ يدِ الأجهزةِ الأمنيةِ من شأنِها رسمَ السياسات والخططِ الأمنيةَ والاستراتيجيةِ في تجفيفِ بؤر الجريمة والحدِ من انتشارِها في المُحافظةِ.

سادساً: منهجية البحث:

اعتمدتَ الدراسة المنهجُ الوصفيٍ والتاريخيٍ في عرضِ المُعطياتِ الجُغرافيةِ فيما يخصُ دراسة التباينَ الزمانيٍ والمُكانيٍ للجرائمِ المُرتكبةِ في مُحافظةِ ديالى للمُدةِ 2007 .2017، فضلاً عن اعتمادِ المنهجِ التحليليٍ والمنهجِ الإحصائيٍ الجِنائيٍ للكَشفِ عن مناطقِ تركزِ الجَريمةِ في المُحافظةِ.

وقد استخدمت الدراسةَ هذهِ مَجموعةٍ من البرامجِ الحاسوبيةِ مثالُ ذلكَ:

1. برنامج نُظُم المَعلوماتِ الجُغرافية Arc GIS لتخزينِ البياناتِ المُكانيةِ والوصفيةِ لإنتاجِ خرائطِ التوزيعَ المُكانيٍ والزمانيٍ للجَريمةِ.
2. استخدامُ الأساليبَ الإحصائيةَ الوصفيةَ والتحليليةَ ضمنَ برنامج SPSS لتنفيذِ اختبارِ المَتوسطَ الحسابيٍ والانحرافِ المعياريٍ وحسابِ معاملِ التغاير ومعاملِ الارتباطِ لاختبارِ العلاقة بينَ توزيع الجرائمَ في مُحافظةِ ديالى على مِستوىَ اقضيتِها وسنينِ ارتكابِها ضمن مُدةِ الدراسةَ.
3. استخدامُ برنامجَ 2010 Excel لرسمِ الأشكالِ البيانيةِ واجراءِ العملياتِ الحسابيةِ على الجَداولِ الوَصفيةِ الخاصة ببياناتِ الدراسةِ.

المبحث الثاني: التوزيع المكاني والزماني للجَريمةِ في مُحافظةِ ديالى للمُدة2007 -2017

أولاً: التوزيعُ الزمانيٍ للجَريمةِ في مُحافظةِ ديالى للمُدةِ2007 .2017 :

يُشيرَ جدول(1)الى التوزيعِ الزمانيٍ للأجرامِ في مُحافظةِ ديالى للمُدةِ2007- 2017م،وقد تبينَ أن هناكَ تباينٍ في توزيعِها من سنةٍ الى أخري ،فقد سَجلت أعلى نسبٍ لها عندَ عام2007مُسجلة نحو(20189)جريمة ما يُشكل نسبتهُ(26%)من اجماليها للمُدةِ(2007-2017)والبالغِ(77694)جريمة، ثم انخفضتَ في عام 2008 مُسجلةً(13676)وبنسبهِ(18%)من اجماليها لذاتَ المُدةِ الزمنيةَ، واستمرت بالانخفاضِ لتُسجلَ عام2009نحو(7798)جريمةً وهو ما يكونَ نسبتهُ(10%)، ولكن ما يُلاحظ من

الجدول نفسهُ أنها سجلت ارتفاعاً عام2010 لتُبلغ(9516)جريمة وبنسبة(12%)، كما يتضح أنهُ في الفترةِ من عام(2011الى عام2014)قد شهدت المُحافظة انخفاضاً في عددِ الجرائمِ المُسجلةِ فكانت(1673,3520,4245,8339)جريمةً أي بنسبةِ(11%)(5%)(5%)(2%)على التوالي للأعوامِ(2011.2012.2013.2014)، وعلى ما يبدوا اخذت أعدادُ الجرائمَ بالتزايدِ في السنينِ اللاحقةَ مُسجلة(2679)جريمةً وبنسبةِ(3%) عام2015،ونحوَ(3185)جريمةً بنسبةِ(4%)عام2016، ثم انخفضت نسبياً عام2017لتُسجلَ(2874)جريمةً ما نسبتهُ(4%)من اجماليها البالغ(77694)جريمة ويُمكنَ تفسيرَ ذلك بسببِ تدهور الأوضاع الأمنية على مِستوىَ اقضيةِ ومُدنِ وقُرىَ المحافظة وفي كافةِ الاصعدة في الفترة2007 و2010، بفعلِ العملياتِ الإرهابيةَ التي طالتَ البلادِ من قبلِ تنظيمات الارهابيين آنذاك وكما ويعزى الى اسباب اخرى منها لعدمِ استتباب الأمن آنذاك وضعفَ سيطرةِ الأجهزةِ الأمنيةِ ناهيك عن عدم الاستقرار سياسياً بفعل الفوضى التي كسحت المُحافظة في تلك الاعوامِ.

جدول(1)التوزيع الزماني للجرائمِ بحسبِ نوع الجَريمة في مُحافظةِ ديالى للمُدةِ(2007.2017)م

السنة / نوع الجريمة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	الاجمالي	%
جرائم الاعتداء النفس	5031	1213	643	462	3801	361	591	430	101	511	351	13495	100
جرائم الاعتداء على المال العام والخاص.	3472	4320	1417	3390	543	901	732	210	911	421	490	16807	100
جرائم الرشوة والتزوير.	2309	474	562	2211	654	239	903	109	554	729	901	9645	100
جرائم الإرهاب	1341	776	428	532	432	375	612	145	219	731	271	5862	100
جرائم النساء.	342	329	197	311	390	101	123	106	291	111	149	2450	100
الجرائم الأخلاقية.	562	163	241	439	543	812	213	409	212	123	321	4038	100
جرائم أخرى	7132	6401	4310	2171	1976	1456	346	264	391	559	391	25397	100
الإجمالي	20189	13676	7798	9516	8339	4245	3520	1673	2679	3185	2874	77694	100

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجرد السنوي المتحصلة من مجلس القضاء الأعلى للأعوام(من2007.2017)م، بيانات غير منشورة.

و يُبين الجدولَ ذاتهَ أن نوع(الجرائم الأخرى) ،وشُملَت انوع عدة من الجرائمِ الصغيرة منها مشاجراتِ وسرقاتِ ومُخالفاتِ أداريهِ وخدميةِ وحتى مُخالفاتِ نظامِ المرورِ والنقلِ والمُواصلاتِ، أحتلت الصدارةَ من بينِ أنواعِ الجرائمَ المُسجلة لهذه المُدةَ حيث بلغ اجماليها نحو(25397)جريمة من أنواعٍ مُختلفةٍ وقد سَجلت أعلى ارتفاع لها عام 2007نحو(7132)جريمةً ما نسبتهُ(28%)من اجماليها، وكان توجهَ هذا النوع من الجرائمِ نحو التناقصِ من عامِ 2008 وحتى عام2014مُسجلةً(264,346,1456,1976,2171,4310,6401) جريمة على مدىَ سنيها، ما يُشكل نسبتهُ(25%)،(16%)،(9%)،(8%)،(6%)،(1%)،(1%)على التوالي، ثم أخذت بالتزايدِ

للعامين2016,2015 لتُسجلَ(391)و(559)بنسبةِ(2%)،(2%)،من مَجموعِ هذا النوع من الجرائمِ، لتعودَ للانخفاضِ عام2017مُسجلةً(391)جريمةً وبنسبةِ(2%)، ومما لاشك أن الأسرةَ تمثل اللُبني الأولى في المُجتمعِ وأولِ وسطٍ اجتماعي تَفتحُ فيه وعليهِ عينُ الطفل ،و على اساسهِ تتكون شَخصيتهُ ومَواقفهِ تجاهِ المُجتمع ،فيكونَ الشخص سويً أذا كانت الأسرةِ سَويةً أو العَكسِ ،وأن استواءَ الأسرةِ أو عدمهِ يتوقف على بنائُها والقيمِ السائدةِ فيها وعلى كثافتَها وعددِ أفرادها وطبيعةِ العلاقة بينهم فضلاً عن المِستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للوَالدين وغيرُها من الأمورِ التي لها دور ببناءِ شخصية الفرد ،ولا يتجاهل حجم الاسرة وعدد افرادها ومدى تأثير عدد أفراد الأسرة على الفردِ وهذا بدورهِ يرتبط بحجمِ الأشغال السكني ،أذ كُلما كانت الأسرةَ صغيرةَ العددِ تمتعَ كل فردٍ منها بمَساحةٍ كافيةٍ من السكنِ وكميةٍ كافيةٍ من الطعامِ ،وتمكن الآب والآم من أداءِ دورهما في الأشرافِ والرعايةِ لأبنائهما، فضلاً عن طبيعةِ العلاقة التي تربطَ أبناء الأسرة الواحدة ،حيث ينعكسُ على سلوكِ أبنائِها سواءً داخل الأسرةِ أو خارجِها، وكثيراً ما نلاحظَ في الأسرِ الكبيرةِ الحَجم يسودَ فيها انخفاضِ المِستوى الثقافي والصحي لصعوبةِ الإشراف والمُتابعة من الوالدين ما يترتبُ عليهِ ضعف النشأةَ بين أبنائها، وكثرةِ المُشاحنات بينهم ،وخلق نوعًا من القسوةِ في المُعاملةِ ،ومثلِ هذهِ الأوضاع الأسرية تخلقُ نوعاً من عدمِ التوازن أو عدمِ التكيف لدى أبنائُها ما يدفعَ نحو السلوكِ الإجرامي. .

وبالعودةِ الى بياناتِ الجدول اعلاه يتضح قد سجلت جرائمَ الاعتداءِ على المالِ العام والخاصِ المرتبةِ الثانية لهذهِ المُدة بواقعِ(16807)جريمة مُسجلةِ أعلى ارتفاعٍ لها عام2008وبواقعِ(4320)جريمة ما نسبتهُ(26%)من أجمالِها، ثم تناقصتَ عام2009 مُسجلةَ(1417)جريمةُ اعتداءٍ على المالِ العام والخاصِ ما نسبتهُ(8%)من مَجموعِها، لكنَها توجهت نحوَ التزايدَ عام2010 مُسجلةً(3390)جريمةَ وبنسبةِ(20%)، ثمَ انخفضت أعدادها عام2011لتُسجلَ(543)وبنسبةِ(3%)من مَجموعِها لمُدةِ الدراسةِ، بعدها اخذت بالتزايدِ لتُسجلَ عام2012 نحوَ(901)جريمة وبنسبةِ(5%)، وكان توجهَ هذا النوعَ من الجرائمِ نحوَ التناقصِ للعامين2013و2014 لتُسجلَ(732)،(210)جريمة اي بنسبة(5%)،(1%)على التوالي، لكنَها سجلت ارتفاعاً عام 2015بواقع(911)وبنسبةِ(5%)وانخفضت عام2016لتُسجلَ(421)جريمة وبنسبةِ(3%)بعدها سجلت ارتفاعاًعام2017 لتكونَ نحو(490)ما يُشكل نسبتهُ(3%)من اجماليها للمُدةِ الدراسيةَ ،ففي دراسة سابقة كانَ المؤشر العام لِارتكاب جرائم الإرهاب قد مارستهُ نزلاءٍ من حجومِ الأسر المتوسطةِ والكبيرةِ. وهذا يفسر أثر العوامل السابقة في نشأةِ الفردِ وتكوين شخصيتهَ ،وما ينطبقُ على جرائم الارهاب ينطبقُ على جرائمِ الاعتداءِ على المالِ العام وعلى جرائم الاعتداء على النفسِ.

فقد جاءَ بالمَرتبةِ الثالثةَ جرائمَ الاعتداءِ على النفسِ مُسجلاً(13495)جريمة لذاتِ المُدةِ الزَمنيةَ، وكان أعلى مُعدلاتها عندَ عام 2007 بواقعِ(5031)وبنسبةِ(37%)، وكان توجهَ هذا النوعَ من الجرائمِ نحو التناقصِ للمُدةِ2010,2009,2008 حيثُ سَجلت(462,643,1213)جريمةً ما نسبتهُ(9%، 5%، 3%)على التوالي ،لكنَها سَجلت ارتفاعاً عام2011 مُسجلةً(3801)جريمة بنسبةِ(28%)من مجموعِها لذاتَ مُدةِ الدراسة، ثم أخذت بالتناقصِ عام 2012لتُجسلَ(361)جريمةً بنسبةِ(3%)، أما عام2013فقد سجلت ارتفاعها بواقعِ(591)جريمة بنسبةِ(4%)، ولكنَ توجهَ هذا النوعَ من الجرائمِ نحوَ التناقصِ للعامينِ 2014و2015 لتُسجلَ(430)،(101)وبنسبةِ(3%،1%)على التوالي، وعلى ما يبدو أنَ جرائمَ الاعتداءِ على النفسِ كان متذبذبٍ حيثُ تزايدت عام 2016لتُسجلَ(511)جريمةً وبنسبةِ(4%)من مَجموعِها، بعدها انخفضت بشكلٍ كبيرٍ في عام2017 حيثُ سَجلت نحوَ(351)جريمةً ما يُشكلَ نسبتهُ(3%)من مَجموعِها لذاتِ مُدةِ الدراسةَ.

أما المرتبةُ الرابعةَ فكانت من نصيبِ جرائمَ الرشوةِ والتزويرِ بواقعِ(9645)جريمةَ وكان أعلى مُعدلاتِها لعامِ2007مُسجلةً (2309)جريمةَ وبنسبةِ(24%)من إجماليها، ثمَ انخفضت عام2008لتُسجلَ(474)جريمةً بنسبةِ(5%)،لكنها اتجهت نحوَ التزايدِ للعامينِ2009و2010لتُسجلَ(562 و2211)جريمةً ما نسبتهُ(6%)،(23%)على التوالي، ثم اتجهت نحو التناقصَ للعامينِ2011و2012 لتكونَ(654 و239)جريمةً بنسبةِ(7%)،(2%)على التوالي، وتزايدتَ عام2013 لتُسجلَ(903)جريمةً بنسبةِ(9%)،ثم تناقصت لتُسجلَ(109)جريمةٍ عام2014 وبنسبةِ(1%)من إجماليها، لكنَها وعلى ما يبدواُ رجعت نحو التزايدِ في السنينِ الأخيرَ(2015 و 2016 و2017)لتُسجلَ نحو(901,729,554)جريمةً ما نسبتهَ(6%)،(8%)،(9%)على التوالي، قد يعودَ ذلكَ الى ضعفِ الرقابةِ القانونيةِ في مؤسساتِ القطاعِ العامِ والخاصِ في المُحافظة ،مما يَستدعي الضربَ بقبضةٍ من حديدٍ وتفعيلَ قانونَ العقوباتِ العراقي للحدِ مِنها، شكل(1).

واحتلَ المرتبةُ الخامسةَ جرائمَ الإرهابِ مُسجلة(5862)جريمةً للمُدةِ2007-2017م، وكانت أعلىَ مُعدلاتها عام2007بواقعِ(1341)جريمةٍ وبنسبةِ(23%)من مَجموعِها، ولكنَها توجهت نحوَ الانخفاضِ للعامينِ(2008و2009)مُسجلةً(776و 428)جريمةً بنسبةِ(13%)،(7%)على التوالي، ثم ارتفعت عام2010لتُسجلَ(532)جريمةِ ارهابٍ وبنسبةِ(9%)من مَجموعِها لذاتِ مُدةِ الدراسةِ، ويُمكن تفسيرَ سببِ احتلالِ جرائمِ الإرهابِ الصدارة لعام2007 و2010 بسببِ تدهورَ الوضعَ الأمني في البلادِ على الصعيدِ العام وفي مُحافظةِ ديالى على الصعيدِ الخاص، والعملياتِ الارهابية التي طالت البلاد آنذاك، بعدها اتجهت نحوَ التناقص للعامينِ(2011و2012)لتُسجلَ(432 و375)جريمةً بنسبةِ(7%)،(6%)على التوالي، بعدها تزايدت عام2013لتُسجلَ(612)جريمةِ ارهابٍ ما نسبتهُ(11%)من مَجموعِها، ثم انخفضت

لتُسجلَ(145)جريمةً بنسبةِ(3%)عام2014، واتجهت بعدَ ذلكَ نحو التزايدِ للعامينِ(2015 و2016)ليُسجلاَ(219 و731)جريمةِ ارهابٍ أي بنسبةِ(4%)،(12%)على التوالي، ثم رجعت للتناقصِ في السنةِ الأخيرةِ لتُسجلَ(271)جريمةِ ارهابٍ عام2017 أي ما نسبتهُ(5%)من مَجموعِ هذا النوعَ من الجريمةِ لمُدةِ الدراسةِ المَعنيةِ.

وجاءتَ الجرائمَ الاخلاقيةَ بالمَرتبةِ السادسةِ أذ بلغت(4038)في هَذهِ المُدةَ الزمنيةَ مُسجلةَ أعلى مُعدلاتِها عام 2012بواقعِ(812)جريمةَ اخلاقية ما يُشكل نسبتهُ(20%)من مَجموعِها، وكان توجهُ هذا النوعَ متباينٍ بينَ التزايدِ والتناقصِ أذ سَجلت عام2007 نحوَ(562)جريمةً اخلاقيةَ وبنسبةِ(14%)،ثم اتجهت نحوَ التناقصَ عام2008 مُسجلةً(163)جريمةً بنسبةِ(5%)، ثم توجهت نحو التزايدِ للمُدةِ(2012,2011,2010,2009)لتُسجلَ(812,543,439,241)جريمةٍ اخلاقيةٍ ما يكونَ نسبتهُ(6%)،(11%)،(13%)،(20%)على التوالي، لكنها تناقصت لعامِ2013لتسجلَ(213)جريمةٍ بنسبةِ(5%)من مَجموعِها لذاتِ مُدةِ الدراسةِ، ثم تزايدت لتَصلَ الى(409)جريمةٍ أخلاقيةٍ عام2014وبنسبةِ(10%)، بعدها تناقصت للعامينِ(2015)و(2016)لتُسجلَ(212)و(123)جريمةٍ بنسبةِ(5%)،(3%)على التوالي، لتعودَ الى الزيادةِ عام2017مُسجلةً(321)جريمةٍ أخلاقيةٍ بنسبةِ(8%)من مَجموعِها.

واحتلتَ المرتبةِ الأخيرةِ نوع جرائمَ النساءِ مُسجلةً(2450)جريمة، وكان أعلى نسبها عندَ عام2011بواقعِ(390)وبنسبةِ(16%)من مَجموعِها، أما أدنىَ مُعدلاتِ هذا النوعَ من الجريمةِ فسُجلَ عام2012و2014نحو(101)و(106)على التوالي ما نسبتهُ(4%)من مَجموعِ جرائمِ النساءِ للمُدة2007.2017 ،ويعود تدني مِستوىَ جرائمَ النساءِ وتسجيلَها انخفاضٍ كبيرٍ لمُدةِ الدراسة الى أن أغلبَ الجرائمَ المُرتكبةَ من قبلِ النساء لا يتمَ تسجيلَها في سجلاتِ مراكزَ الشُرطة أو يتمَ تجاهُلها من قبلِ المجني عليهم لأسبابٍ تتعلقَ بكرامتَهم أو الى أمورٍ

تتعلقُ بسمعةِ الأسرةِ أو العشيرةَ وقد تكون مَجهولةً التفاصيلَ ما يتمُ تجاهُلها من قبلِ السلطات لذلكَ قلت نسبَها على طولِ سنينَ مُدةِ الدراسةِ وفي كافةِ أقضيةِ مُحافظةِ ديالى.

شكل(1)التوزيعَ الزماني للجرائمِ بحسبِ نوع الجَريمةِ في مُحافظةِ ديالى للمُدةِ(2007.2017)م

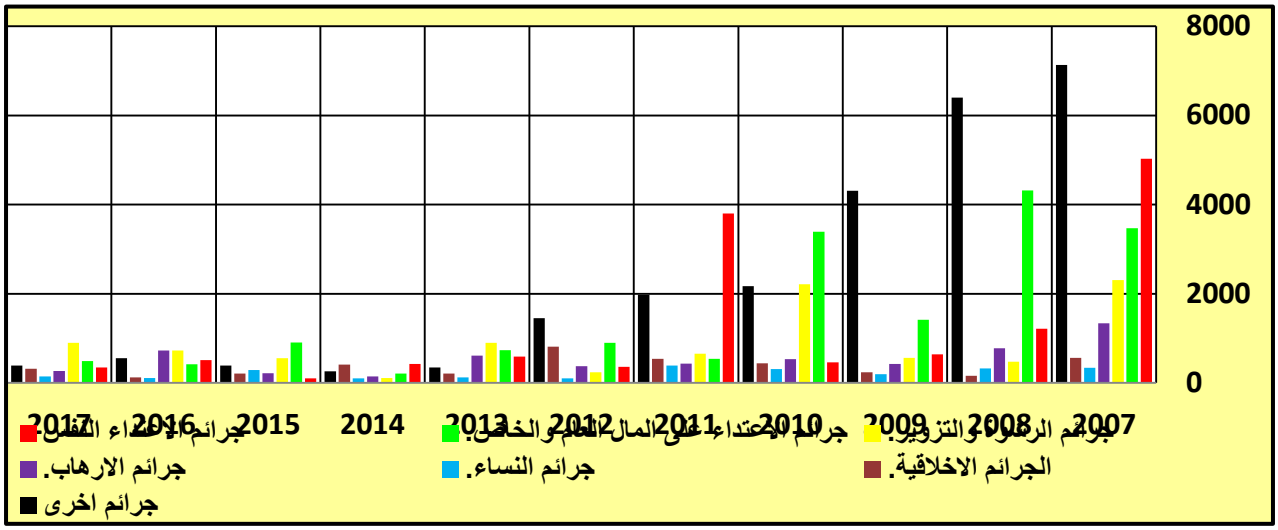

المصدر: الباحثة بالاعتماد على جدول(1)

ثانياً: التوزيعَ المكاني للجَريمةِ في مُحافظةِ ديالى للمُدةِ2007 .2017 :

يتضحُ من جدولِ(2)التوزيعَ المكاني للجَريمةِ في مُحافظةِ ديالى بحَسبِ أقضيتِها، أذ تباينَ توزيعَها من سنةٍ الى أخرىَ، حيثُ سجلتَ أعلى مُعدلاتِها عام2007 أذ بلغت نحوَ(20189)جريمةً ما نسبتهَ(26%)من أجمالِها البالغ(77694)للمُدةِ الزمنيةِ2007ـ 2017، ويتضحُ من الجدولِ أن أعلىَ مُعدلاتِها كانت عندَ قضاءِ خانقينَ فقد تصدرَ باقي أقضيةِ المُحافظةِ بأعدادِ جرائمِهِ المُسجلةَ(22137)جريمةً ما يُشكلُ نسبتهُ(28%)من اجماليِها في المُحافظةِ للمُدةِ الدراسية، وكانت أعلى نسبِها في هذا القضاءَ عام2007حيثُ بلغت(7132)جريمةً وبنسبةِ(32%)من المجموعِ، وانخفضت عام2008لتُسجلَ(5421)جريمةً وبنسبةِ(24%)، وعلى ما يبدو أن توجهَ الجريمةَ في قضاءِ خانقينَ نحوَ الانخفاضِ فقد سجلت للمُدةِ مابين2009ـ 2014 نحو(264,646,656,1976,2310)وهو ما نسبتهُ(10%)،(10%)،(3%)،(3%)،(1%)على التوالي، ثم أخذت بالتوجهِ نحوَ الزيادةِ للعامين2015ـ2016لتُسجلَ نحو(491)،(579)ما نسبتهَ(2%)،(3%)على التوالي، وانخفضتَ عام2017لتكونَ(491)وبنسبةِ(2%)من مَجموعِها في القضاءِ، ويعودَ سببِ ارتفاعَ مُعدلات الجرائم وخاصةً جرائمَ الارهابِ في قضاءِ خانقين الى الطبيعةِ الجُغرافية المُتضرسةَ للقضاءِ ووعورةِ أراضيه مما يُسهل انشاءَ اوكاراً للخلايا الارهابيةَ بينَ وديانِها وجبالِها ومن ثمَ صعوبةَ مطاردتهم من قبلِ الأجهزةِ الأمنيةِ والسيطرةِ على حركةِ الفصائلِ الإرهابية فيه.

وجاءَ قضاءِ بعقوبةَ بالمرتبةِ الثانيةِ مُسجلاً(20281)جريمةً وبنسبةِ(26%)من أجمالِها في المُحافظةِ، وكانت أعلى مُعدلاتِها عام2007بواقعِ(5131)جريمةٍ وبنسبةِ(25%)من مَجموعِها في القضاءِ لذاتِ المُدةِ الزمنيةَ، ثم أخذتَ بالتناقصِ عام2008مُسجلةً(1313)جريمةَ وبنسبةِ(6%)، ولكنها توجهتَ نحوَ الارتفاعِ للأعوامِ(2010,2009)لتُسجلَ حوالي(3390,2743)جريمةً وبنسبةِ(14%)،(17%)على التوالي، ثم انخفضت نسبها للفترةِ (2014,2013,2012,2011) لتكونَ على النحوَ الاتي(436,691,1462,2991)وبنسبةٍ(15%)،(7%)،(3%)،(2%)على التوالي، وتناقصت عام2015لتُسجلَ(436)جريمةً وبنسبةِ(2%)، وبعدها تزايدت في العامين2017,2016 لتُسجلَ(791,742)جريمةً ما نسبتهُ(4%)،(4%)لكلاهما على التوالي في قضاءِ بعقوبة، وقد يعودَ تركز الجرائم في مركزِ مُحافظةِ ديالى لعواملٍ اججت دوافعَ السلوكِ الاجرامي منها كونها مركز المُحافظة اداريا وخدمياً واقتصادياً وتركزِ مُختلفِ المؤسساتِ الإدارية والخدميةِ فيها فضلاً عن ارتفاعِ الكثافةِ السُكانية في قضاءِ بعقوبة وتزاحمِ حركةِ المرور ومُختلفِ الأنشطة الاقتصادية وهذا ما يفسرَ ارتفاع مُعدل الجرائم فيها ما يُعد مؤشراً لخطرٍ يُهدد امنَها المُجتمعي ويدعوا الى الأخذَ بالحسبانِ ما وصلَ لهُ الأمرَ يتطلبُ تعزيزَ كفاءةِ الأجهزةِ الأمنيةِ ورفعَ مستوى البرامجَ الارشاديةَ للحدِ من مخاطرِها على الفرد والمجتمعِ.

جدول(2)التوزيع المكاني للجَرائمِ بحسبِ أقضية مُحافظةِ ديالى للمُدةِ(2007.2017)م

السنة / القضاء	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	الإجمالي	%
بعقوبة	5131	1313	2743	3390	2991	1462	691	436	591	742	791	20281	100
الخالص	3572	4329	1417	1662	1643	1001	735	260	512	541	499	16171	100
المقدادية	2349	1574	562	1211	754	439	913	159	654	659	541	9815	100
بلد روز	1343	776	518	632	432	375	322	145	319	531	391	5784	100
كفري	662	263	248	450	543	312	213	409	112	133	161	3506	100
خانقين	7132	5421	2310	2171	1976	656	646	264	491	579	491	22137	100
الإجمالي	20189	13676	7798	9516	8339	4245	3520	1673	2679	3185	2874	77694	100

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتمادِ على بياناتِ الجرد السنوي المتحصلة من مجلسِ القضاءِ الأعلى للأعوام(من2007.2017)م، بيانات غير منشورة.

واحتلَ المَرتبةِ الثالثةَ قضاء الخالص مُسجلاً(16171)جريمةَ ما نسبتهَ(21%)من أجمالِها في المُحافظةِ للمُدةِ2007,2017، وقد سجلَ عام2007أعلى مُعدلاتِها في القضاءِ بواقعِ(3572)جريمة وبنسبةِ(22%)من مجموعِها، وعلى ما يبدو أن أعدادَ الجرائمَ في قضاءِ الخالص مُتباينٍ بشكلٍ كبيرٍ من سنةٍ لأخرىَ خلال مُدةِ الدراسة فقد أخذت بالتزايدِ عام2008لتسجلَ(4329)جريمة وبنسبةِ(27%)ثم انخفضت عام2009لتسجلَ(1417)جريمة وبنسبةِ(9%)،وازدادت عام2010 لتكونَ(1662)جريمة ما

نسبتهُ(10%)، ثم انخفضت عام2011لتسجلَ(1643)جريمة وبنسبةِ(10%)،بعدها اخذ توجهُ الجريمةُ بالانخفـــاضِ للمُـــدةِ 2014,2013,2012لتُســـجلَ نحـــو(260,735,1001)جريمـــةٍ وبنســبةِ(6%)،(5%)،(2%)علــى التــوالي، لكنهــا اخــذت بالتزايــدِ فــي العــامين2016,2015 لتُســـجلَ(512)،(541)وبنســـبةِ(3%)،(3%)علـــى التـــوالي، وعـــادت للانخفـــاضِ عام2017لتسجلَ(499)جريمة ما نسبتهَ(3%)من مجموعها في قضاءِ الخالص لمُدةِ الدراسة.

وجاء بالمَرتبةِ الرابعةِ قضاء المُقدادية مُسجلاً عدد جرائمهِ للمُدةِ2007-2017نحو(9815)جريمة ما نسبتهَ(13%)من اجماليها في المُحافظةِ، وايضاً كان أعلى مُعدلاتها في عام2007حيث بلغت(2349)جريمةً وبنسبةِ(24%)من مجموعِها في القضاءِ، ثم تباين باقي السنين بين الارتفاعِ والانخفـــاضِ أذ كانـــت تُســـجلَ انخفاضـــاً فـــي أعـــدادها للعـــامين2009,2008مُســـجلة نحـــو(1574)،(562)جريمـــةً مـــا نســـبتهُ(15%)،(6%)علـــى التـــوالي، وتزايـــد أعـــدادها لعام2010لتسجلَ(1211)جريمة وبنسبةِ(12%)، بعدها عادت للانخفاضِ لتكون(754)،(439)جريمة للعامين2012,2011 ،أي ما نسبته(8%)،(4%)على التوالي من مجموعها في قضاءِ المُقدادية، ثم ســـجلت ارتفاعـــاً عـــام2013بواقـــعٍ(913)ونســـبتهَ(9%)، بعـــدها عـــادت لتـــنخفض عام2014مُسجلة(159)جريمة بنسبة(2%)، لكنها في عامي2015 و2016توجهتَ نحوَ الصعودِ في أعدادِها بواقعِ(654)،(659)ما يُشكلَ نسبتهُ(7%)،(7%)على التوالي، فيما عادت لتنخفضَ أعدادَها لتصلَ عام2017نحو(541)جريمةً ونسبةِ(6%)من مَجموعِها في قضاءِ المُقدادية لذاتِ مُدةِ الدراسة شكل(2).

شكل(2)التوزيع المكاني للجرائمِ بحسبِ أقضية مُحافظةِ ديالى للمُدةِ(2007-2017)م

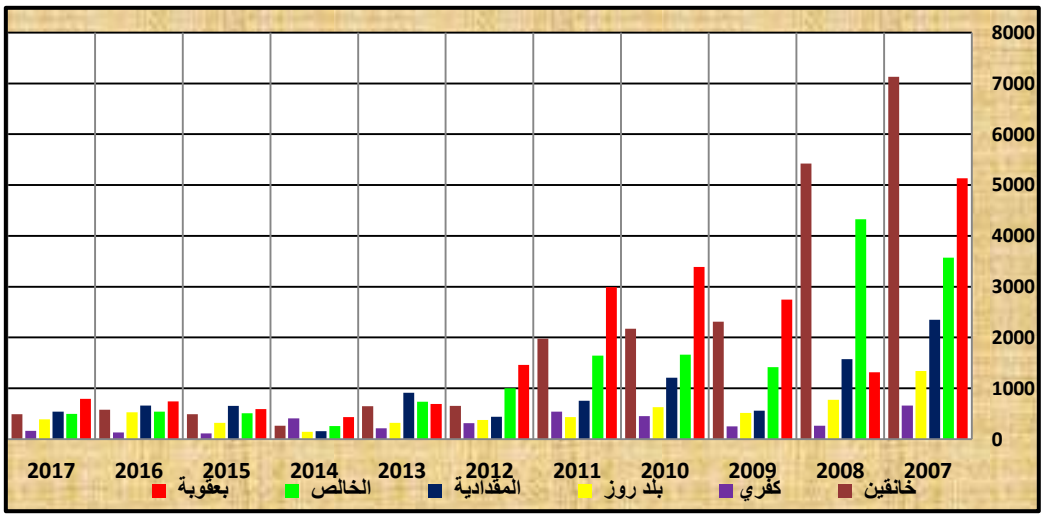

المصدر: بالاعتمادِ على جدول(2)

وكانت المرتبةُ الخامسةُ في عددِ الجرائمِ قضاء بلد روز مُسجلاً(5784)وما نسبتهُ(7%)من أجمالي الجرائم في المُحافظةِ لهذهِ المُدةَ، وايضاً سجلَ عام2007 أعلى مُعدلاتِها بواقعِ(1343)ونسبةِ(23%)من مَجموعِها في القضاءِ، ويبدو أنَ أتجاهَ الجريمةَ في القضاءِ نحو الانخفاضِ حيثُ سجلت في عامي 2008 و2009 انخفاضاً واضحاً في أعدادِها مُسجلةً(776)و(518)وبنسبةِ(13%)،(9%)على التوالي، ويلاحظ انخفاضِ اعداد الجرائم في قضاءِ بلد روز مُقارنةً بباقي اقضيةِ المُحافظة وهذا مؤشرً ايجابيً يُفسر بحجمِ الاستقرارِ الأمني والمُجتمعي الذي يتمتعُ بهِ القضاء ويعودَ ذلكَ الى رِسوخَ القيمُ الاجتماعيةُ والثقافيةُ فيه فسكانهَ يتميزونَ بقوةِ الارتباطِ الاجتماعي والعشائري وهذا لهُ دور كبير في ترسيخِ العاداتِ والقيمِ الاجتماعية الفضيلةَ بين أبنائهِ وقوةَ الترابطِ الأسري فيما بينهم، فضلاً عن كفاءةِ الأجهزةِ الأمنيةِ فيهِ جعلَ منه مركزَ استقرارٍ أمنيٍ مُقارنةً بباقي اقضيةَ مُحافظةِ ديالى ويُمكنَ وصفهَ بانهُ من المناطقَ الطاردةَ للجريمةَ مُقارنة بمركزِ قضاءِ بعقوبة الذي يُعدَ مركزَ جذبٍ لها.

ثمَ اخذت ترتفعُ عام 2010مُسجلةً(632)جريمةً بنسبةِ(11%)، لكنها اتجهتَ نحوَ التناقصِ للمُدةِ من 2011الى 2014لتُسجلَ(432)،(375)،(322)،(145)ما نسبتهُ(7%)،(6%)،(6%)،(3%)على التوالي، ثم تزايدتَ أعدادَها للعامينِ2016,2015 لتُسجلَ(319)،(531)جريمةً وبنسبةِ(6%)،(9%)على التوالي، وفي عام2017 عادت للانخفاضِ لتصلَ الى(391)جريمةً ما يُشكلَ نسبتهُ(7%)من مَجموعِها في قضاءِ بلد روز، خريطة(2).

خريطة(2)التوزيع الزماني والمكاني للجَرائمِ بحسبِ أقضية مُحافظة ديالى للمُدةِ(2007-2017)م

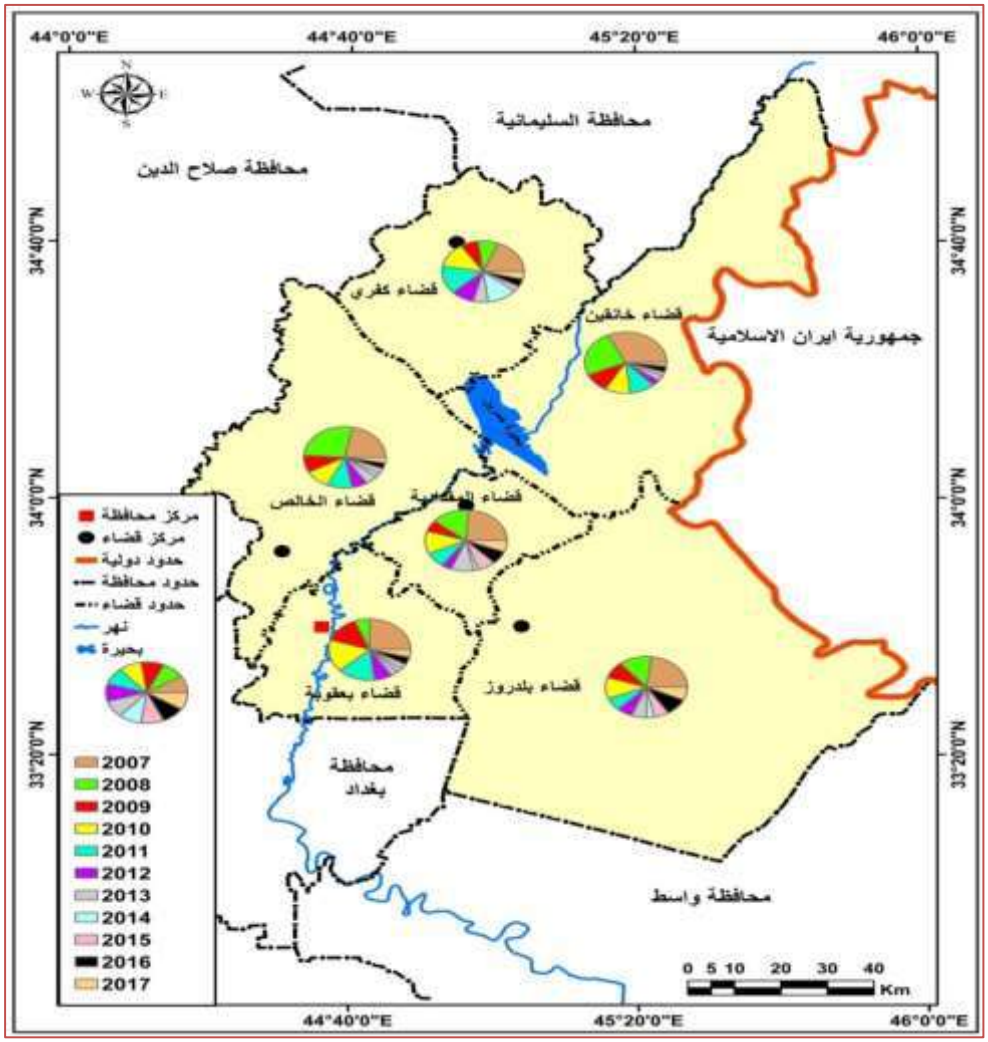

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على:

- خريطة العراق الإدارية، خريطة مُحافظة ديالى الإدارية، وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحةِ لسنة2010 مقياس رسم1/500000.
- بيانات الجرد السنوي المُتحصلة من مجلسِ القضاء الأعلى للأعوام(من2007-2017)م، بيانات غير منشورة.
- برنامج GIS, SPSS و بيانات جدول(1) و(2).

وجاءَ بالمَرتبةِ الأخيرةِ من حيثُ أعدادَ الجَرائمِ المُسجلةَ قضاءِ كُفري لتبلغَ(3506)جريمةً بنسبةِ(5%)من الإجمالي(77694)جريمةَ في مُحافظةِ ديالى للمُدةِ2007-2017، وايضاً تصدرَ عام2007باقي الأعوامِ بواقعِ(662)جريمةً ونسبةِ(19%)، وتوجهت نحوَ الانخفاضِ في عامي 2008و2009لتُسجلَ(263)،(248)جريمةً ما نسبتهُ(8%)،(7%)على التوالي، ثم اخذتَ بالصعودِ في عامي 2010و2011لتكونَ(450)،(543)جريمةٍ وبنسبةِ(13%)،(15%)، لكنها عادتَ للانخفاضِ

لعامي2012و2013لتُسجلَ نحو(312)،(213)أي بنسبةِ(9%)،(6%)على التوالي، وأخذت بالتزايدِ عام2014لتُسجلَ نحو(409)جريمةً ونسبتهُ(12%)من مَجموعِها في القضاءِ، وتراجعتَ مُعدلاتِها لعامِ2015 لتكونَ(112)ونسبةِ(3%)، لكنها اتجهت نحوَ الزيادةِ في السنتينِ الأخيرتين للدراسةِ2016 و2017 لتُسجل(133)،(161)جريمةً ما يُشكلَ نسبتهُ(4%)،(4%)من مَجموعِها في القضاءِ لذات المُدة، أن انخفاضَ اعدادَ الجرائمِ في قضاءِ كُفري يعودَ الى ان النتائجَ التي وصلتَ لها الدراسةَ شملتَ فقط ناحيتي جبارة وقرة تبه والتي تقع تحتَ أدارةِ الحكومةِ المركزيةَ في مُحافظةِ ديالى، أما باقي الوحداتِ الإداريةِ لقضاءِ كُفري فأنها تحتَ سيطرةَ الحكومة الاقليميةَ في اقليمِ كُردستان العراق وعليهِ فأن نتائجَ جرد اعداد الجرائمِ في القضاءِ ليست شاملةً لكُلِ نواحيهِ الإداريةَ مما لا يُعطي صورةً حقيقيةً لحجمِ الجريمةِ فيهِ.

ثالثاً: تفسير العوامل الاجتماعية والاقتصادية لتباينِ التوزيع الزماني والمكاني للجريمة في محافظة ديالى لمدة الراسة:

يمكن تحديد أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتي كان لها الدور الكبير في تباين حجم الجرائم المرتكبة في مُحافظةِ ديالى زمانياً ومكانياً والتي تبدء من دور الأسرة ففي بعض الاحيان يعود بأثرٍ سلبيٍ على سلوكِ الفرد خاصةً من خلالِ البيئة العائلية ،ولعلَ أشدَها في ذلك عاملِ التَفرقةِ وانعدامِ العدالةِ بين الأبناءِ والتَمييزِ بينهم، ولا يتجاهل أهانهِ الوالدِ لأحد أبُنائها والانتقاصِ من مكانتهِ ،مما يولد قلة الاحترامِ والتَمردِ ونشوبِ الحقدَ والكراهيةِ، ،واهذا بدوره يولدَ سلوكً العداوةِ والبغضاءِ بين ابناء الاسرة الواحدة ،فضلاً عن الحرمانِ العاطفي من رعايةِ الوالدين أو أحدهِما ،كُلها لها انعكاسِها على ولادةِ السلوكِ الإجرامي لدى أحد أبُنائها، ناهيكَ عن المَعاييرِ والقواعدِ الاخلاقية التي تورثها الاسر لأفرادِها عن طريقِ التنشئة الاجتماعية والعادات والتقاليد الاجتماعية الموروثة، وكما يُعزز القولَ اختلافِ نسب الأجرام بحسبِ بيئةِ الفرد وحجمِ التطورِ الاقتصادي الذي يطرأ على المُجتمعِ ،ففي المُجتمع الزراعي يتميز ببساطتهِ وطابعِ الهدوء والترابطِ الاجتماعي الكبير بين أبنائهِ والتي تَحكمهُ العاداتِ والتقاليدِ العشائرية ،لذلك تقلُ فيه مُعدلاتِ الجريمة وأن كانت فهي تتخذُ طابعً القَتل بدافعِ الثأر أو الانتقام أو غسلِ العار، أو قد تتخذَ طابعِ الإيذاءِ الشديد أو البسيطِ او الحَرقِ العمدِ واتلاف مُلكِ الغير أو السرقةِ البسيطة، في حين نجد الجرائم المرتكبة لدى المُجتمع الحضري تأخذُ طابعً متغايرً بفعلِ التطورِ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي فتزداد فيهِ مُعدلات الإجرام بسبب كثرةِ النشاط والحركةِ والتي يترتب عليها تعقدَ الحياة وتشابكِ العلاقات بين أفرادهِ، ويأخذ الإجرام في المُجتمعِ الحضري طابع الحيلةِ والدهاءِ فتكثر فيهِ جرائم النصبِ والاحتيال وخيانةِ الأمانةِ والسَرقةِ والتزويرِ والرشوةِ والغُشِ والتهريبِ وتعاطي المُخدراتِ والمُسكراتِ وغيرهاُ من الجَرائمِ التي تواكبَ التطور في النشاطِ الاقتصادي في مُجتمعِ المدينة، وهذا يعني أن التطورَ الاقتصادي

لا يؤدي الى ارتفاع المِستوى المعاشي للفردِ فَحسبِ ،وإنما ايضاً الى تعقدِ العلاقات الاجتماعية وتشابكِ مصالح أفرادِ المُجتمع الحضري وخلقِ عاملِ المُنافسة والمُنافسةِ الغير الشرعية ،ويصحبَ ذلك خلقِ ظروفٍ جديدة تدفعُ الى الأجرام ،كما ان ما يُميز المُدن والمراكزِ الحضارية بأنها مراكزَ أداريه وخدميةِ وهذا ما يدفعُ الى تركزِ الجرائم المُتعلقة بالمؤسساتِ الإدارية والخدميةِ وأدارتِها مثل جرائمَ النصبِ والاحتيالِ ومُخالفةِ قانون الوظيفةِ واستغلالِ الموقعِ الوظيفي وجرائمِ النزاهة وجرائمِ الرشوةِ والاختلاسِ والاعتداءِ على الاموال العامةِ والخاصةِ ،وجرائمِ الغُش التجاري والمُنافسةِ الغيرِ المَشروعة، كما أن انتشارَ مراكزِ اللهوَ والطربِ وتطورِ وسائلَ التواصلِ الاجتماعي والتقدمَ التكنلوجي كان لها دور كبير في أنتشارِ نوعِ الجرائم الاخلاقية والجرائم المُنظمة والجرائمِ الالكترونية وبالتحديد في قضاء بعقوبة ،فضلاً عن الجرائمِ المُخلة بسيرِ العدالةِ وتطبيقِ القوانين والجرائمِ الماسة بالأمنِ الداخلي والخارجي للبلاد، وهذا ما نجدهُ يتركز بشكلٍ كبيرٍ في مجتمعِ المدينة الحضري مُقارنةً عنة في مُجتمعِ القرى والأريافِ ذات المُجتمع الزراعي.

المبحث الثالث: تحليلَ النتائج باستخدامِ المتوسط الحسابي والانحرافِ المعياري ومعاملِ التغاير:

أولاً: تحليل نتائج التوزيعَ الزماني للجَريمةِ باستخدامِ المتوسطِ الحسابي والانحرافِ المعياري ومعاملِ التغاير :

من تفسيرِ جدول(3) لنتائجِ التوزيع الزماني للجَريمةِ في المُحافظةِ للفَترةِ 2007-2017 لغرضِ معرفة الاتجاهَ العام لتطورِ اعداد الجَرائمِ في المُحافظةِ حيثُ تم تحديدَ التطورَ العددي من خلالِ حساب المتوسط الحسابي والانحرافِ المعياري ومُعاملِ التغاير(Coefficient of Variance)لأجمالي اعداد الجرائم أذ بلغَ المتوسط الحسابي نحو(7063)جريمةً سنوياً، كما يظهرُ وجود اختلافٍ كبيرٍ في اعدادِ الجرائمِ المُرتكبةِ في المُحافظةِ للمُدة2007ـ2017بدليلِ انخفاض قيمةِ الانحرافِ المعياري البلغ(5706)جريمة ومُعدلِ تغاير مُسجلاً نحوَ(80.8%)، ويتضحُ من الجدولِ أن الفترةَ من عام2007لغاية2014شهدت تناقصٍ في اعدادِها بمعدلِ(18516)جريمةٍ على مستوىَ المُحافظة.

و يُلاحظ انخفاضٍ كبيرٍ في شتىَ أنواع الجرائمِ لفترةِ الدراسة فقد سجلَ متوسط جرائمَ الاعتداء على النفسِ نحو(1227)جريمةً سنوياً، كما ظهرَ وجودَ اختلافٍ كبيرٍ في اعدادِ هذا النوعِ بدليلِ ارتفاع قيمة الانحرافِ المعياري البالغ(1624)جريمةً ومعاملِ تغاير(132.3%)، أما جرائمَ الاعتداءِ على المالِ العام والخاصِ فقد سجلت متوسطَ حسابي نحو(1528)وانخفضَ مُعدل الانحرافِ المعياري ليُسجلَ(1465)جريمةً وبمعاملِ تغييرٍ(95.9%)، وسجلتَ جرائمَ الرشوةَ والتزويرِ متوسط اعدادها(877)جريمةً سنوياً وانخفضَ الانحرافِ المعياري لها ليبلغَ(726)ومعاملِ تغيير(82.8%)، وكان المُتوسطَ الحسابي لجرائمِ الإرهابِ نحو(533)جريمةً سنوياً وانخفضَ معدلِ الانحرافِ المعياري

ليُسجلَ(335)وبمعاملِ تغيير(62.8%)، اما جرائمَ النساء فقد سجلت متوسطٍ حسابي لها نحوَ(223)جريمة سنوياً وبلغَ مُعدل الانحرافِ المعياري مُنخفضاً نحو(111)وبمعاملٍ تغايرٍ(49.8%)، وبلغَ متوسط اعداد الجرائمِ الاخلاقية نحو(367)جريمةً سنوياً وسجلَ الانحرافِ المعياري انخفاضاً ليبلغَ(210)وبمعاملِ تغايرٍ(57.2%)، واخيراً الجرائم الأُخرى فقد بلغَ متوسطِها الحسابي نحو(2309)جريمةً سنوياً وبلغت قيمةِ الانحرافِ المعياري مرتفعةً نحو(2516)ومعاملِ التغاير(109.0%).

جدول(3) تحليل نتائج التوزيع الزماني للجَريمةِ باستخدامِ المتوسط الحسابي والانحرافِ المعياري ومعاملِ التغاير

السنة	جرائم الاعتداء النفس	جرائم الاعتداء على المال العام والخاص	جرائم الرشوة والتزوير	جرائم الارهاب	جرائم النساء	الجرائم الاخلاقية	جرائم اخرى	الاجمالي
2007	5031	3472	2309	1341	342	562	7132	20189
2008	1213	4320	474	776	329	163	6401	13676
2009	643	1417	562	428	197	241	4310	7798
2010	462	3390	2211	532	311	439	2171	9516
2011	3801	543	654	432	390	543	1976	8339
2012	361	901	239	375	101	812	1456	4245
2013	591	732	903	612	123	213	346	3520
2014	430	210	109	145	106	409	264	1673
2015	101	911	554	219	291	212	391	2679
2016	511	421	729	731	111	123	559	3185
2017	351	490	901	271	149	321	391	2874
المجموع	13495	16807	9645	5862	2450	4038	25397	77694
متوسط عدد الجرائم	1227	1528	877	533	223	367	2309	7063
الانحراف المعياري	1624	1465	726	335	111	210	2516	5706
معامل التغير	132,3	95,9	82,8	62,8	49,8	57,2	109,0	80,8

المصدر: بالاعتمادِ على نتائجِ البرامج الإحصائية spss

ثانياً: تحليل نتائج التوزيعَ المُكاني للجريمةِ باستخدامِ المتوسط الحسابي والانحرافِ المعياري ومعاملِ التغاير:

من تفسيرِ جدول(4)يتضح لنا الاتجاهِ العام لتطورِ الجرائم في مُحافظة ديالى بحسبِ اقضيتها للمُدة2007-2017 فمن خلالِ حسابَ المتوسط الحسابي والانحرافِ المعياري ومعاملِ التغاير لأعدادِ الجرائم بحسبِ أقضية مُحافظة ديالى يتضحُ أن أعدادَ الجرائم في تناقصٍ فقد بلغَ متوسطها الحسابي نحو(7063)جريمةً سنوياً وقد انخفضَ مُعدل الانحرافِ المعياري ليُسجلَ(5706)ومعامل تغاير(80.8%)، ويتضحُ ايضاً أن قضاءَ خانقين تصدرَ باقي أقضيةِ المُحافظة مُسجلاً متوسط حسابي لأعداد جرائمه نحو(2012)جريمةً سنوياً وقد ارتفع الانحرافِ المعياري لها ليُسجلَ(2267)وبمعاملِ تغاير(112.6%).

واحتلَ المرتبة الثانيةَ قضاء بعقوبة بمتوسطٍ حسابي لأعدادِ الجرائم المُرتكبة فيهِ نحو(1844)جريمةً سنوياً وقد انخفضَ الانحرافِ المعياري له ليُسجلَ(1515)جريمةً وبمعاملِ تغاير(82.2%)، أما قضاءَ الخالص الذي حازَ المرتبةُ الثالثةَ فقد سجلَ متوسط عدد الجرائمَ المُرتكبة فيهِ(1470)جريمةً سنوياً بانحرافٍ معياريٍ مُنخفضٍ(1327)ومعاملٍ تغايرٍ(90.3%)، تلاهُ قضاء المُقدادية مُسجلاً متوسط حسابي لأعدادِ الجرائمِ المُرتكبة فيهِ نحو(892)جريمةً سنوياً وبانحرافِ معياريٍ مُنخفض بلغ(616)وبمعاملِ تغاير(69.0%)،ثم قضاء بلد روز بالمرتبةِ الخامسةَ مُسجلاً متوسطٍ حسابي نحو(526)جريمةٍ سنوياً بانحرافِ معياريٍ مُنخفضٍ ايضاً(319)ومعاملِ تغاير(60.8%)، أما قضاء كُفري فكانَ بالمرتبةُ الاخيرةَ مُسجلاً متوسطَ حسابي للجرائمِ المُرتكبة نحو(319)جريمةً سنوياً وبانحرافٍ معياريٍ منخفضٍ بلغ(177)ومعاملِ تغاير(55.7%).

جدول(4) تحليل نتائج التوزيع المكاني للجَريمةِ باستخدامِ المتوسط الحسابي والانحرافِ المعياري ومعاملِ التغاير:

السنة	بعقوبة	الخالص	المقدادية	بلد روز	كفري	خانقين	الاجمالي
2007	5131	3572	2349	1343	662	7132	20189
2008	1313	4329	1574	776	263	5421	13676
2009	2743	1417	562	518	248	2310	7798
2010	3390	1662	1211	632	450	2171	9516
2011	2991	1643	754	432	543	1976	8339
2012	1462	1001	439	375	312	656	4245
2013	691	735	913	322	213	646	3520
2014	436	260	159	145	409	264	1673
2015	591	512	654	319	112	491	2679
2016	742	541	659	531	133	579	3185
2017	791	499	541	391	161	491	2874
الاجمالي	20281	16171	9815	5784	3506	22137	77694
متوسط عدد الجرائم	1844	1470	892	526	319	2012	7063
الانحراف المعياري	1515	1327	616	319	177	2267	5706
معامل التغير	82,2	90,3	69,0	60,8	55,7	112,6	80,8

المصدر: بالاعتمادِ على نتائجِ البرامج الإحصائية spss

ثالثاً: تحليل نتائج التوزيعَ الزماني والمكاني باستخدامِ طريقة الانحدارِ الخطي:

ولتحديدِ الاتجاهَ العام لتطور اعداد الجرائمِ في مُحافظةِ ديالى للمُدةِ 2007-2017 تم اعتماد طريقةَ الانحدارِ الخطي(Linear Regression)حيثُ تم من خلالِ هذا الاختبارِ تحديدَ المُتغيرات المُتعلقة بحسابِ ثابتِ الانحدارِ(a)وحسابِ قيمةِ معاملِ الانحدارِ أو الميلِ(b)وكذلك تحديدَ قيمةَ معاملَ الارتباطِ الخطي(Linear Correlation)بينَ متوسط اعداد الجرائمِ والفترةِ الزمنيةِ وكذلكَ حساب قيمة معامل التغيير(R2)وايجادِ قيمة اختبار(t)لاختبارِ معنوية العلاقة بينَ المُتغيرات مع الاشارةِ الى انهُ في حال

جاءت قيمةُ معاملُ الارتباطِ(r)ومعاملِ الانحدار(b)قيمةً سالبةً فانَ ذلك يُشير الى أن الاتجاهَ العام لأعدادِ الجرائم يتجهُ نحو الانخفاضِ في الفترةِ الزمنيةِ المُحددة ،جدول(5)،(6).

وعلى ما يبدوا أنَ قيمةَ معاملَ الانحدارِ(b)قيمةً سالبةً وذلك يُشيرَ الى أن الاتجاهَ العام لأعدادِ الجرائمِ بكافةِ انواعِها وفي الأقضيةِ الستةَ يتجهُ نحو الانخفاضِ في الفترةِ الزمنيةِ المُحددة للدراسةِ.

وعليه سيتم من خلال هذا الاختبار تحديد المتغيرات المتعلقة بحساب ثابت الانحدار(a)وحساب قيمة معامل الانحدار او الميل(b)وكذلك تحديد قيمة معامل الارتباط الخطي(Linear Correlation)بين متوسط اعداد الجرائم والفترة الزمنية، وكذلك حساب قيمة معامل التفسير(R2)وايجاد قيمة اختبار(t)لاختبار معنوية العلاقة بين المتغيرات مع الاشارة الى أنه في حال جاءت قيمة معامل الارتباط(r)ومعامل الانحدار(b)قيمة سالبة(−)فان ذلك يشير الى أن الاتجاه العام لأعداد الجرائم يتجه نحو التناقص في المدة(2007.2017)،جدول(7).

يظهر من جدول(7)أن الاتجاه العام لتطور اعداد الجرائم في محافظة ديالى للمدة2007.2017يتجه نحو التناقص أذ جاءت قيم معامل الارتباط الخطي(R)وقيمة معامل الانحدار الخطي(b)سالبة(−)مما يشير الى وجود علاقة ارتباط خطية عكسية بين اعداد الجرائم وتطورها في هذه المدة الزمنية ،وتوضح قيمة معامل التفسير(R2)البالغ قيمتها(0.402 %)من الجدول في اعلاه قوة علاقة الارتباط بين عدد الجرائم والفترة الزمنية، حيث يحدد قيمة(R2)أثر المتغير المستقل والمتمثل بالفترة الزمنية على المتغير التابع والمتمثل بعدد الجرائم ،وقد تبين من اختبار الدلالة الإحصائية لقيمة معامل الارتباط معنوية العلاقة عند مستوى الدلالة الإحصائية(0.05) مما يُشير الى وجود انخفاض في اعداد الجرائم بشكل عام في محافظة ديالى للمدة2007ـ 2017، وهو مؤشرٍ ايجابيٍ لاستقرارِ الوضعِ الأمنيٍ والاقتصاديٍ والاجتماعيٍ وفرضِ سيادةَ القانونَ الذي يُعد الرادعَ الأول من الحدِ في تزايدِ مُعدلاتِ الجَريمةِ في مُحافظةِ ديالى.

The model

Di=a +b*Year

Di=الانحدار الخطي

b=معامل الانحدار أو الميل

a=ثابت الانحدار

جدول(5)تحديدَ الانحدار الخطي لأنواعِ الجرائم المُرتكبة في مُحافظةِ ديالى للمُدة2007-2017

parameter	D1	D2	D3	D4	D5	D6	D7
B	-305.533	-345.933	-100.467	-51.0333	-26.3	-22.3333	-667.967
A	616046.5	697608.5	203079.5	103227.8	53150.5	45257.27	1346343
Year السنة	جرائم الاعتداء النفس D1	جرائم الاعتداء على المال العام والخاص D2	جرائم الرشوة والتزوير D3	جرائم الإرهاب D4	جرائم النساء D5	الجرائم الاخلاقية D6	جرائم اخرى D7
2007	5031	3472	2309	1341	342	562	7132
2008	1213	4320	474	776	329	163	6401
2009	643	1417	562	428	197	241	4310
2010	462	3390	2211	532	311	439	2171
2011	3801	543	654	432	390	543	1976
2012	361	901	239	375	101	812	1456
2013	591	732	903	612	123	213	346
2014	430	210	109	145	106	409	264
2016	511	421	729	731	111	123	559
2017	351	490	901	271	149	321	391

المصدر: بالاعتمادِ على نتائجِ البرامج الإحصائية Spss

جدول(6)تحديد الانحدار الخطي للجَرائمِ المُرتكبةِ في مُحافظةِ ديالى بحسبِ اقضيتها للمُدةِ2007.2017

القضاء	معامل الانحدار Slop	معامل الارتباط R	معامل التفسير R^2	خطأ المعياري للتقدير Std. Error	قيمة T	الدلالة الإحصائية Sig
بعقوبة	410.567-	0.797-	0.684	2.04	**0.326-	0.00
الخالص	335.867-	0.632-	0.401	2.48	*2.254-	0.04
المقدادية	117.467-	0.527-	0.278	2.78	1.755-	0.12
بلد روز	66.4333-	0.307	0.094	3.05	0.914-	0.388
كفري	37.9333-	0.133-	0.018	3.18	0.378-	0.715
خانقين	551.3-	0.697-	0.485	2.30	*2.75-	0.03
الإجمالي	1519.57-	0.642-	0.402	2.49	*2.297-	0.03

المصدر: بالاعتمادِ على نتائجِ البرامج الإحصائية Spss

جدول(7)معاملات الانحدارِ وقيمِ معاملات الارتباطِ والدلالةِ الإحصائية للعلاقةِ بينَ عدد الجرائمَ المُرتكبة في مُحافظةِ

parameter	D1	D2	D3	D4	D5	D6	D7
B	-410.567	-335.867	-117.467	-66.4333	-37.9333	-551.3	-1519.57
A	827942	677280.7	237280.5	134204.8	76641.27	1111364	3064713
year	بعقوبة D1	الخالص D2	المقدادية D3	بلد روز D4	كفري D5	خانقين D6	الاجمالي D7
2007	5131	3572	2349	1343	662	7132	20189
2008	1313	4329	1574	776	263	5421	13676
2009	2743	1417	562	518	248	2310	7798
2010	3390	1662	1211	632	450	2171	9516
2011	2991	1643	754	432	543	1976	8339
2012	1462	1001	439	375	312	656	4245
2013	691	735	913	322	213	646	3520
2014	436	260	159	145	409	264	1673
2015	591	512	654	319	112	491	2679
2016	742	541	659	531	133	579	3185
2017	791	499	541	391	161	491	2874

ديالى للمُدة2007.2017

**ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(0.01).

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(0.05).

المصدر: بالاعتمادِ على نتائجِ البرامج الإحصائية Spss

الاستنتاجات:

1) بينَ التوزيع الزماني للأجرامِ في مُحافظةِ ديالى للمُدة2007- 2017م،وقد تبينَ أن هُناكَ تباينا في توزيعِها من سنةِ الى أخرىَ ،فقد سَجلت أعلى نسبٍ لها عندَ عام2007مُسجلةٍ نحو(20189)جريمةٍ ما يُشكلَ نسبتهُ(26%)من اجماليها للمُدة(2007.2017)والبالغِ(77694)جريمةً، ويُمكنَ تفسيرَ ذلك بسببِ تدهور الأوضاع الأمنية على مِستوىَ اقضيةِ ومُدنِ وقُرىَ المحافظة وفي الاصعدة كافة، بفعلِ العملياتِ الإرهابيةَ التي طالتَ البلادِ من قبلِ تنظيمات القاعدةِ آنذاك.

2) أن نوع(الجرائم الأخرى)أحتلت الصدارة من بين أنواع الجرائم المُسجلةَ لهذهِ المُدةَ حيثُ بلغ اجماليها نحو(25397)جريمةً من أنواعٍ مُختلفةٍ وقد سَجلت أعلى ارتفاعٍ لها عام 2007نحو(7132)جريمةٍ ما نسبتهَ(28%)من اجماليها، ويمكن تفسير اسباب ذلك لعدمِ استتباب الأمن آنذاك وضعفَ سيطرةِ الأجهزةِ الأمنيةِ ناهيكَ عن عدم الاستقرار سياسياً بفعل الفوضى التي كسحت المُحافظة في تلك الاعوامِ، كما وشُملَ هذا النوعَ من الجرائمِ كافة الجرائم الصغيرة من مشاجراتِ وسرقاتِ ومُخالفاتٍ أداريهِ وخدميةِ وحتى مُخالفاتِ نظامِ المرورِ والنقلِ والمُواصلاتِ.

3) وبالمَرتبةِ الخامسةِ جرائمَ الإرهابِ مُسجلةً(5862)جَريمةً للمُدة2007.2017م، وكانت أعلى مُعدلاتِها عام2007بواقعِ(1341)جريمةٍ وبنسبةِ(23%)من مَجموعِها، وجاءت الجرائمَ الاخلاقيةَ بالمَرتبةِ

السادسةِ أذ بلغت(4038)في هَذهِ المُدةِ الزمنيةِ مُسجلةً أعلى مُعدلاتِها عام 2012بواقعِ(812)جريمةً اخلاقيـة مـا يُشـكلَ نسـبتهُ(20%)مـن مَجموعِهـا ،واحتلـتَ المَرتبـةُ الأخيـرةُ نـوع جـرائم النسـاءِ مُسجلةً(2450)جريمة، ويُمكن تفسيرَ سببِ احتلالِ جرائمِ الإرهابِ الصدارة لعام2007 بسببِ تدهورَ الوضعَ الأمنيِ في البلادِ على الصعيدِ العام وفي مُحافظةِ ديالى على الصعيدِ الخاص، أما تدني مِستوىَ جرائمَ النساءِ وتسجيلَها انخفاضٍ كبيرٍ لمُدةِ الدراسة الى أن أغلبَ الجرائمَ المُرتكبةَ من قبلِ النساء لا يتمَ تسجيلَها في سجلاتِ مراكزَ الشُرطة أو يتمَ تجاهُلها من قبلِ المجنيِ عليهم لأسبابٍ تتعلقَ بكرامتَهم أو الى أمورٍ تتعلقُ بسمعةِ الأسرةِ أو العشيرةَ وقد تكون مَجهولةً التفاصيلَ ما يتمُ تجاهُلها من قبلِ السلطات لذلكَ قلت نسبَها على طولِ سنينَ مُدةِ الدراسةِ وفي أقضيةِ مُحافظةِ ديالى كافة..

4) بينَ التوزيعَ المكانيِ للجَريمةِ في مُحافظةِ ديالى بحَسبِ أقضيتِها، حيثُ تباينَ توزيعَها من سنةٍ الى أخرى، حيثُ سجلت أعلى مُعدلاتِها عام2007 أذ بلغت نحو(20189)جريمة ما نسبته(26%)من أجمالها البالغ(77694)للمُدةِ الزمنية2007- 2017، ويتضح من الجدول أن أعلىَ مُعدلاتِها كانت عند قضاءِ خانقين فقد تصدرَ باقيَ أقضية المُحافظة بأعدادِ جرائمهِ المُسجلةَ(22137)جريمةً ما يُشكلَ نسبتهُ(28%)من اجماليها في المُحافظةِ، ويعودَ سببِ ارتفاعَ مُعدلات جرائمَ الارهابِ في قضاءِ خانقين الى الطبيعةِ الجُغرافية المُتضرسةَ للقضاءِ ووعورةِ أراضيه مما يُسهل انشاءَ اوكاراً للخلايا الارهابيةَ بينَ وديانِها وجبالِها ومن ثمَ صعوبةَ مطاردتهم من قبلِ الأجهزةِ الأمنيةِ والسيطرةِ على حركةِ الفصائلِ الإرهابية.

5) وجاء قضاء بعقوبة بالمرتبة الثانية مُسجلاً(20281)جريمة وبنسبة(26%)من أجمالها في المُحافظة، وقد يعودَ تركز الجرائم في مركزِ مُحافظةِ ديالى لعواملٍ اججت دوافعَ السلوكِ الاجرامي منها كونها مركز المُحافظة ادارياً وخدمياً واقتصادياً وتركزِ مُختلفِ المؤسساتِ الإدارية والخدميةِ فيها فضلاً عن ارتفاعِ الكثافةِ السُكانية في قضاءِ بعقوبة وتزاحمِ حركةِ المرور ومُختلفِ الأنشطة الاقتصادية وهذا ما يفسرَ ارتفاع مُعدل الجرائم فيها ما يُعد مؤشراً لخطرٍ يُهدد امنَها المُجتمعي ويدعوا الى الأخذَ بالحسبانِ ما وصلَ لهُ الأمرَ يتطلبُ تعزيزَ كفاءةِ الأجهزةِ الأمنيةِ ورفعَ مستوى البرامجَ الارشاديةَ للحدِ من مخاطرها على الفرد والمجتمعِ، ثم واحتلَ المرتبةِ الثالثة قضاء الخالص مُسجلاً(16171)جريمة ما نسبتهَ(21%).

6) وجاءَ بالمَرتبةِ الرابعةِ قضاء المُقدادية مُسجلاً عددِ جرائمهِ للمُدة2007-2017نحو(9815)جريمةٍ ما نسبتهُ(13%)من اجماليها في المُحافظة، وبالمرتبةِ الخامسة كان قضاءَ بلد روز مُسجلاً(5784)وما نسبتهُ(7%) ويلاحظ انخفاضِ اعداد الجرائم في قضاءِ بلد روز مُقارنةً بباقي اقضيةِ المُحافظة وهذا

مؤشرً ايجابيً يُفسر بحجمِ الاستقرارِ الأمنيِ والمُجتمعيِ الذي يتمتعُ بهِ القضاء ويعودَ ذلكَ الى رِسوخَ القيمُ الاجتماعيةُ والثقافيةُ فيه فسكانهَ يتميزونَ بقوةِ الارتباطِ الاجتماعيِ والعشائريِ وهذا لهُ دوراً كبيراً في ترسيخِ العاداتِ والقيمِ الاجتماعية الفضيلةَ بين أبنائهِ وقوةَ الترابطِ الأسريِ فيما بينهم، فضلاً عن كفاءةِ الأجهزةِ الأمنيةِ فيهِ جعلَ منه مركزَ استقرارٍ أمنيٍ مُقارنةً بباقيِ اقضيةَ مُحافظةِ ديالى ويُمكنَ وصفهَ بانهُ من المناطقَ الطاردةَ للجريمةَ مُقارنة بمركزِ قضاءِ بعقوبة الذي يُعدَ مركزَ جذبٍ لها.

7) وجاءَ بالمَرتبةِ الأخيرةِ من حيثُ أعدادُ الجرائمَ المُسجلةَ قضاء كُفري لتبلغَ(3506)جريمةً بنسبةِ(5%)من الإجماليِ(77694)جريمةٍ في مُحافظةِ ديالى للمُدة2007-2017 ، أن انخفاضَ اعدادَ الجرائمِ في قضاءِ كُفريِ يعودَ الى ان النتائجَ التي وصلتَ لها الدراسةَ شملتَ فقط ناحيتي جبارة وقرة تبه والتي تقع تحتَ أدارةِ الحكومةِ المركزيةَ في مُحافظةِ ديالى، أما باقيِ الوحداتِ الإداريةِ لقضاءِ كُفري فأنها تحتَ سيطرةَ الحكومة الاقليميةَ في اقليمِ كُردستان العراق وعليهِ فأن نتائجَ جرد اعداد الجرائمِ في القضاءِ ليست شاملةً لكُلِ نواحيهِ الإداريةَ مما لا يُعطي صورةً حقيقيةً لحجمِ الجريمةِ فيهِ.

8) من تفسيرَ نتائجِ التوزيعَ الزمانيِ للجَريمةِ في المُحافظةَ للفترةِ 2007-2017 لغرضِ مَعرفة الاتجاهَ العام لتطورَ اعداد الجرائم فيها ،حيثُ تم تحديدَ التطورَ العددي من خلالِ حسابَ المتوسطَ الحسابيِ والانحرافِ المعياري ومَعاملَ التغاير(Coefficient of Variance)لأجمالي اعدادَ الجرائم أذ بلغ المُتوسطَ الحسابيِ نحو(7063)جريمةً سنوياً، كما يظهرُ وجودَ اختلافٍ كبيرٍ في اعدادِ الجرائمِ المُرتكبةَ في المُحافظةِ للمُدة2007ــ2017بدليلَ انخفاضَ قيمةِ الانحرافَ المعياريِ البالغ(5706)جريمةً ومُعدلِ تغايرٍ سجلَ نحو(80.8%).

9) أتضحَ أن الاتجاهَ العام لتطورِ الجرائمِ في مُحافظةِ ديالى بحسبِ اقضيتِها للمُدة2007-2017 فمن خلالَ حسابِ المُتوسط الحسابيِ والانحرافِ المعياريِ ومَعاملَ التغاير لأعدادِ الجرائمِ بحسبِ أقضية مُحافظةِ ديالى يتضحُ أن أعدادَ الجرائمِ في تناقصٍ فقد بلغَ متوسطِها الحسابيِ نحو(7063)جريمةً سنوياً وقد انخفضَ مُعدل الانحرافِ المعياريِ ليُسجل(5706)ومعاملَ تغاير(80.8%).

10) لقد سجلَ متوسطَ جرائمِ الاعتداءِ على النفسِ نحو(1227)جريمةً سنوياً، كما ظهرَ وجود اختلافٍ كبيرٍ في اعدادِ هذا النوعَ بدليلَ ارتفاعِ قيمةِ الانحرافِ المعياري البالغَ(1624)جريمةً ومَعامل تغايرٍ(132.3%).

11) أما جرائمَ الاعتداءِ على المالِ العام والخاصِ فقد سجلتَ متوسطِ حسابيٍ نحو(1528)وأنخفضَ مُعدل الانحرافِ المعياريِ ليُسجل(1465)جريمةً وبمَعاملَ تغييرٍ(95.9%).

12) وسجلت جرائمَ الرشوةَ والتزويرَ متوسط اعدادِها(877)جريمةً سنوياً وأنخفضَ الانحراف المعياري لها ليبلغ(726)ومعاملَ تغييرٍ(82.8%).

13) وكان المتوسطَ الحسابي لجرائمِ الارهابِ نحو(533)جريمةً سنوياً وانخفضَ مُعدل الانحراف المعياري ليُسجل(335)وبمعاملٍ تغييرٍ(62.8%).

14) اما جرائمَ النساء فقد سجلت متوسطَ حسابي لها نحو(223)جريمةً سنوياً وبلغَ مُعدل الانحرافِ المعياري مُنخفضاً نحو(111)وبمعاملٍ تغايرٍ(49.8%).

15) وبلغَ متوسط اعدادِ الجرائمَ الاخلاقية نحو(367)جريمةً سنوياً وسجلَ الانحرافِ المعياري انخفاضاً ليبلغ(210)وبمعاملَ تغاير(57.2%).

16) واخيراً الجرائم الأخرى فقد بلغ متوسطِها الحسابي نحو(2309)جريمةً سنوياً وبلغت قيمة الانحرافِ المعياري مُرتفعة نحو(2516)ومعاملَ التغاير(109.0%).

17) وتوصلت الدراسةُ أن الاتجاهَ العام لتطورِ الجرائمِ في مُحافظةِ ديالى بحسبِ اقضيتِها للمُدة2007-2017 فمن خلالَ حسابِ المتوسط الحسابي والانحرافِ المعياري ومعاملَ التغاير لأعداد الجرائم بحسبِ أقضية مُحافظةِ ديالى يتضحُ أن أعدادَ الجرائم في تناقصٍ فقد بلغ متوسطِها الحسابي نحو(7063)جريمةٍ سنوياً وقد انخفضَ مُعدل الانحرافِ المعياري ليُسجلَ(5706)ومعامل تغاير(80.8%).

18) وتوصلت الدراسة أن قضاءَ خانقين تصدرَ باقي أقضيةِ المُحافظة مُسجلاً متوسطٍ حسابي لأعدادِ جرائمهِ نحو (2012)جريمةً سنوياً وقد ارتفعَ الانحرافِ المعياري لها ليُسجل(2267)وبمعاملَ تغايرٍ(112.6%).

19) واستنتجت الدراسةُ أن الاتجاهَ العام لتطورِ اعداد الجرائمِ في مُحافظةِ ديالى للمُدة2007-2017يتجه نحو التناقصَ أذ جاءت قيم معاملِ الارتباطِ الخطي(R)وقيمة معاملِ الانحدار الخطي(b)سالبة(−)مما يُشير الى وجودِ علاقةِ ارتباطٍ خطيةٍ عكسيةٍ بينَ اعداد الجرائمِ وتطورها في هذهِ المُدةِ الزمنية، وهو مؤشرَ ايجابي لاستقرارِ الوضعِ الأمني والاقتصادي والاجتماعي وفرض سيادةِ القانون الذي يُعتبر الرادعَ الأولَ من الحدِ في تزايدِ مُعدلاتِ الجريمةِ في مُحافظةِ ديالى..

التوصيات:

بعد الاستنتاجاتِ التي توصلتَ لها الدراسةَ اوجدت لابدَ من وضعِ بعض التوصيات لمُعالجةِ مُشكلة الجريمةِ في مُحافظةِ ديالى أهمها:

1. اجراء المزيد من الدراسات الأمنية في مُحافظةِ ديالى والتي تهتمَ بتوزيعِ الجريمةِ بانماطِها كافة بهدفِ مُساعدة الدراساتِ الأمنيةَ لوضعِ الخطط الأمنية الوقائية للحدِ من الجَريمةِ.
2. تكثيفُ الرقابةُ الأمنيةَ في أقضيةِ مُحافظةِ ديالى الأكثر ارتكاباً للجَرائمِ وخاصة قضائي الخانقين وبعقوبة.
3. تعميقُ الوعي الأمني لدىَ المواطنين في المُحافظةِ بخطورةِ الجَريمةِ من خلالِ مؤسساتِ التنشئة الاجتماعية وخاصةً الأسرةَ والمؤسساتِ التعليمية من مدارسٍ ومعاهدٍ وجامعاتٍ والمؤسسات الدينيةَ والاجتماعيةَ الثقافية لتتكاملَ حلقاتِ التوعيةَ في المُحافظة.
4. الاهتمامَ بتوثيقِ ونشرِ الإحصائياتِ الخاصة بالجرائمِ الجنائيةَ التفصيلية على مستوىِ أقضية المُحافظة وابرازِ علاقتها بخصائصِ المُجتمع ومنها اعدادَ السُكان وكثافتهِ.
5. العملُ على أنشاءِ خرائط أمنية تفاعليةَ لتوزيعِ مُختلف أنماطِ الجرائم في المُحافظةِ لتَسهيلَ الحصول على معلوماتٍ دقيقةٍ حولَ التوزيع المكاني والزماني للجَريمةِ في مُحافظةِ ديالى.

قائمة المصادر والمراجع:

اولاً :الكتب والمؤلفات:

1. مدحت، عبد الجليل محمد، جُغرافية الجريمة: مناهجها وابعادها وتطبيقاتِها، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، مصر،2010.

ثانياً: الرسائل و الاطاريح:

1. البطوشي، مهند، التباين المكاني للجرائمِ المُرتكبة في المملكةِ الأردنية الهاشمية خلال الفترة(2009-2013)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة مؤته، الكرك، الأردن،2015.
2. التويجري، أسماء بنت عبد الله ،الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لعائِدات الجريمة ،مكتبة الملك فهد للنشر،الرياض،2011.
3. الجبوري، حيدر سالم، التحليل الجُغرافي لجريمتي القتلِ والسرقةِ في مُحافظةِ النجف الأشرف للمُدةِ 2004-2014 رسالة ماجستير (غير منشورة)، الكوفة، العراق،2015.
4. الخفاجي، حوراء عبد الحسن ناصر، التباينَ المَكاني لأنماطِ الجَريمةِ في مُحافظةِ ديالى ،اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة ديالى، كلية التربية للعلوم الانسانية، قسم الجغرافية،2021.
5. سعيد، اروى، التحليل المكاني والزماني للجريمة والمُجرمين في اقليم الشمال . المملكة الأردنية الهاشمية للفترة2000 -2009، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة مؤته، الكرك، الأردن،2011
6. الهاجري، دلهم، التحليل المكاني والزماني للجرائم في دولة قطر خلال الفترة 2005- 2015م، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة مؤته، الكرك، الاردن،2017.

ثالثاً :الدوريات والمجلات:

1. السهلي، راشد رجا، وزميله، القيسي، سليم احمد، التباين المكاني والزماني للجرائم في دولة الكويت للفترة(2009-2018م)، مجلة كلية التربية، جامعة الازهر، العدد 186، ج1،ابريل لسنة2020م.
2. كليوي، لطيف والبركي، أحمد، التحليل المكاني لجرائمِ الأحداث في مُحافظةِ المثنى ـ دراسة في جُغرافية الجريمة، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العراق،2016.

رابعاً: الدوائر الحكومية:

1. وزارة العدل، مجلس القضاء الأعلى، الكتاب الإحصائي السنوي، أدارة الإحصاء والبحوث، بيانات غير منشورة.
2. وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحةِ ،خريطة العراق الإدارية، خريطة مُحافظة ديالى الإدارية، لسنة2010 مقياس رسم1/500000.

خامساً: البرامج الإحصائية:

1. برنامج نُظم المعلومات الجغرافيةArc GIS.
2. استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية ضمن برنامجSPSS لتنفيذ اختبار المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وحساب معامل التغاير ومعامل الارتباط.
3. استخدام برنامج Excel 2010 لرسم الأشكال البيانية واجراء العمليات الحسابية.

سادساً: المصادر الاجنبية:

1. Herbert ,D.(2010) The Geography of Urban Crime, Long Man, London.
2. Maria, S., Theodora R.,(2008), Geographic Distribution of Crime in Italian Provinces ;A Spatial Econometric Analysis, Social Science Research Network Electronic Paper Collection ;http ;ssrn.com abstract =110582.
3. Pavalo ,L.,(2011) Distribution of Crime Across Ukraine, Panel and Spatial Analysis, unpublished MA thesis, Kyllx School of economics, Ukraine.